الخليفة لوزير التعليم العالي: هل تم تشكيل مجلس إدارة «جامعة عبد الله السالم»

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالا الى وزير النفط ووزير التعليم العالي

(نص السؤال): تنص المادة 40 من القانون رقم 76 لسنة 2019 في شأن الجامعات الحكومية «تنقل جامعة الكويت بكافة كلياتها ومراكزها وإداراتها والمباني والمرافق التابعة لها إلى موقع المدينة الجامعية المنشأة بالقانون رقم 30 لسنة 2004 المشار إليه، ويخصص الموقع لجامعة الكويت ويكون مقراً رئيساً لها، وتنشأ فور نفاذ هذا القانون وبمقتضى أحكامه جامعة باسم «جامعة عبد الله السالم» يشكل مجلس إدارتها وفقاً لأحكامه، وتخصص جميع المباني والأراضي والمرافق التابعة لجامعة الكويت القائمة قبل نفاذ هذا القانون لهذه الجامعة ولا يجوز التنازل عنها إلا لجامعة حكومية بعد موافقة مجلس الجامعات الحكومية.»

لذا أرجو إفادتي بالآتي:

– هل تم تشكيل مجلس إدارة «جامعة عبد الله السالم» إذا كان الجواب بالإيجاب– تزويدي بصورة ضوئية من قرار التشكيل.

– ما هي الخطة التي تم وضعها لنقل جميع المباني والمرافق التابعة لجامعة الكويت إلى جامعة «عبد الله السالم» تزويدي بصورة ضوئية عن الخطة.

الغانم: تحذير سمو الأمير من الإشاعات مستحق وفي محله

رياض عواد

أشاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بمضامين كلمة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد التي ألقاها مساء أمس الأول بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان.

وقال الغانم في تصريح صحفي "إن سمو الأمير ركز على أهم التحديات التي تواجه البلاد وعلى رأسها ترسيخ الأمن والاستقرار في الكويت، وما تأكيد سموه أنه لن يسمح لكائن من كان أن يعبث بهذا الاستقرار إلا رسالة واضحة وجلية".

وأضاف الغانم "سمو الأمير أوضح أهم عوامل صون الاستقرار السياسي والمجتمعي وعلى رأسها الحفاظ على الوحدة الوطنية والوقوف صفا واحدا في مواجهة التحديات والتعاون البناء بين السلطات وتعزيز مبدأ الحوار الهادئ والتمسك بالنهج الديمقراطي ونبذ أجواء الاحتقان".

مرزوق الغانم

وقال الغانم "إن تحذير سمو الأمير من الإشاعات التي تعج بها وسائل التواصل الاجتماعي تحذير مستحق وفي محله وهذا يعكس حرص سموه على الابتعاد عن كل ما يزعزع الاستقرار في الكويت".

وقال الغانم "إن سمو الأمير خص فئة الشباب بجزء من كلمته لما لهذه الفئة من تأثير ولحجم الآمال والطموحات التي سيضطلع الشباب بها، فهم حجر الزاوية في أي عملية تنموية مستدامة".

واختتم الغانم تصريحه قائلا "نسأل الله جلت قدرته أن يحفظ الكويت أميرا وولي عهد وشعبا وأن يسدد على درب النماء والازدهار خطاها، إنه سميع مجيب.

الحمد: حديث سمو الأمير وضع الأولويات بشكل واضح ومباشر وصريح

قال عضو مجلس الامة النائب المهندس أحمد الحمد إن النطق السامي الأول في العشر الاواخر من رمضان لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وضع سلم الأولويات أمام الشعب والسلطتين التشريعية والتنفيذية، مشيراً إلى أن حديث سموه أولاً عن أمن الكويت باعتباره خط أحمر لا يمكن السماح لأي أحد العبث به يدل على حساسية المرحلة ووجوب الانتباه إلى كل تصرف خاصة وأن هناك من يريد العبث باستقرار الكويت وأمنها.

كما أكد الحمد على أن سموه حرص على تكرار الحديث عن قضايا الامن والأمان من أكثر من زاوية لأهمية هذه القضية، حيث أن سموه تحدث عن خطورة الإشاعات ونشرها والتداول بها بالإضافة إلى حالات الاحتقان والتوتر بين السلطتين بما يسيء إلى عملية التنمية والتطوير، مشيراً إلى أن سموه وجه رسالة إلى السلطتين باتباع "الحوار الهادئ دون تجريح"، والبحث عن الحقائق كاملة وعدم التسرع في المواقف والممارسات.

وبين الحمد بأن سموه وضع الصفوف الأمامية وفئة الشباب من ضمن أهم الأولويات، مشيراً إلى هذا التصنيف ينعكس بشكل مباشر وكبير على الأمن من حيث الصحة والسلامة والمستقبل المشرق للكويت، معتبراً بأن سموه وجه رسالة مباشرة للإسراع في صرف مكافآت الصفوف الأمامية لتشجيعهم وحثهم على المزيد من العمل والمواجهة لفيروس كورونا الذي أثر على كل دول العالم.

وختم الحمد مؤكداً على ضرورة تلقي رسائل حضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بعقل منفتح والعمل على ترجمة هذه الرسائل بشكل وواضح كل من موقعه لأن هذه الرسائل هي أمانة وطنية ملقاة على عاتق كل مسؤول ومواطن ويجب على الجميع القيام بمسؤولياتهم بكل تجرد وإخلاص.

من جهة أخرى وجه النائب أحمد الحمد سؤالا برلمانيا إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، في شأن الهبات والتبرعات.ونص السؤال على ما يلي:

نظرا لضرورة مراقبة التبرعات والهبات التي تقوم بها الجهات المختلفة في دولة الكويت مثل الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية وغيرها، ولزيادة التبرعات في شهر رمضان المبارك وجب التأكد من وصول هذه التبرعات إلى مستحقيها في الإطار القانوني الموضوع لهذا الغرض، وبالنظر لمحاولة البعض تجاوز الأطر القانونية لهذه التبرعات والهبات وتحويلها إلى غير مستحقيها لأهداف شخصية أو بهدف الحصول على تكسبات ضيقة أو حتى التلاعب في الكميات والأرقام لمصالح مادية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم عدد السلات الرمضانية التي وزعت على المساهمين في جمعية عبدالله المبارك؟ وكم تبلغ قيمتها الإجمالية؟ مع تزويدي بكشف تفصيلي عن قيمة السلات حيث إنها تبلغ (110) آلاف دينار كويتي (65 ألف دينار كويتي من الجمعية للسلة الأولى و (45) ألف دينار كويتي مقدمة من شركة المطاحن والمخابز الكويتية للسلة الثانية).

أحمد الحمد

2 – ما الآلية المتبعة في التحقق من أحقية المتسلمين في الحصول على السلات الرمضانية؟

– كشف بأسماء المتسلمين، مع توقيعاتهم حيث جرى التوصيل إلى المنزل.

جوهر: ما نتائج أعمال لجنة النظر في أوضاع حالات سحب وفقدان وإسقاط الجنسية الكويتية؟

وجه النائب د. حسن جوهر سؤالين إلى سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ونص السؤال إلى سمو رئيس مجلس الوزراء على ما يلي:

اعتمد مجلس الوزراء بتاريخ 3 أبريل 2017 قرارا بتشكيل لجنة تتولى النظر في أوضاع حالات سحب وفقدان وإسقاط الجنسية الكويتية وتقديم المقترحات العملية المناسبة في هذا الخصوص وذلك وفقا لأحكام القانون على أن ترفع اللجنة تقريرا بخلاصة أعمالها ومرئياتها في هذا الشأن لمجلس الوزراء، لذا يرجى تزويدي بالآتي:

1 – نسخة من قرار مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة المشار إليها للنظر في أوضاع حالات سحب وفقدان وإسقاط الجنسية الكويتية وتقديم المقترحات العملية المناسبة في هذا الخصوص، مع بيان أسماء أعضائها والمهم التي أُسندت إليها.

2 – عدد اجتماعات اللجنة، مع بيان حالات سحب وفقدان وإسقاط الجنسية الكويتية التي تم النظر فيها.

3 – نسخة من تقرير اللجنة متضمنا خلاصة أعمالها ومرئياتها لمجلس الوزراء والمستندات الملحقة بالتقرير.

4 – الحالات التي أوصت اللجنة بإعادة الجنسية لأصحابها، مع بيان الحالات التي أعيدت الجنسية لأصحابها، والحالات التي لم يتم إعادة الجنسية لأصحابها مع بيان أسباب ومبررات ذلك من قبل مجلس الوزراء.

ونص السؤال إلى وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على ما يلي:

فيما يخص إدراج اعتمادات مالية لمشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في السنة المالية 2018/2019 بنحو (16) مليون دينار، وفي 2019/2020 بنحو

د. حسن جوهر

(21) مليون دينار، إلا أنه لم يصرف على المشروع خلال السنتين الماليتين، كما صدر قرار بنقل المشروع لميزانية مجلس الوزراء في عام 2019 وأدرجت مبالغ مالية له في ميزانية الأمانة العامة لمجلس الوزراء منها (2) مليون دينار تحت بند استشارات للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من مشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني المقدم من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، مع بيان تاريخ تقديمه والجهات المشاركة في إعداده.

2 – أسباب طلب الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات اعتمادات مالية لمشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني على مدى سنتين ماليتين متتاليتين منذ 2018/2019 وحتى 2019/2020 بنحو (37) مليون دينار دون أن تصرف على المشروع.

3 – بيان تفصيلي بأوجه صرف المبالغ المالية المدرجة لمشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في ميزانية الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وبيان أوجه صرف مبلغ (2) مليون دينار من تلك الميزانية تحت بند استشارات للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

العازمي يسأل عن المشروعات المعطلة بسبب أزمة كورونا

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا مشتركا إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير التربية د. علي المضف، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي.

حمدان العازمي

ونص السؤال على ما يلي:

أثرت جائحة كورونا على المشروعات العامة في وقت استغلت فيه بعض الوزارات فترة الحظر الجزئي والكلي التي فرضتها الأزمة في إنجاز بعض المشروعات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المشروعات التابعة للوزارات المذكورة والجهات التابعة التي توقفت بسبب أزمة كورونا؟ وكيف تم التعامل مع ميزانية كل مشروع من هذه المشروعات؟ وما حجم الإنجاز في كل مشروع من هذه المشروعات؟

2 – ما حجم الإنجاز في جميع المشروعات المدرجة في ميزانية العامة المالي الحالي (كل مشروع على حدة)؟ مع تزويدي بقيمة كل مشروع والجدول الزمني لإنجازه.

3 – هل أدرجت مشروعات جديدة في ميزانية العام المالي الحالي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بقيمة كل مشروع وتفاصيله على حدة.

4 – جميع العقود التي تمت في الوزارة والجهات التابعة لكم بالأمر المباشر، وقيمة كل عقد والجهة المنفذة للعقد وذلك خلال الفترة من يناير 2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

الصقعبي لـ13 وزيراً: هل تم تفعيل قانون حق الاطلاع على المعلومات؟

وجه النائب د. عبد العزيز الصقعبي سؤالاً مشتركاً إلى 13 وزيراً وجميع الجهات التابعة لهم والبالغ عددها 40 جهة، عن الخطوات المتخذة لتنفيذ أحكام القانون رقم (12) لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات.

ونص السؤال على ما يلي:

صدر القانون رقم (12) لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات، وقد منحت المادة الثانية منه الحق لأي شخص في الاطلاع على المعلومات التي في حوزة الوزارات أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات الكويتية التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الجهات المذكورة بنسبة لا تزيد عن (50%) من رأس مالها، كما أعطت ذات المادة الحق للموظف في الاطلاع على القرارات الإدارية التي تمس حقوقه. بينما ألزمت المادة الثالثة كافة الجهات في تعيين موظف مختص للنظر في طلبات الحصول على المعلومات لدى الجهة وتوفيرها بالوقت والكيفية المحددة في هذا القانون، وقد دخل حيز التنفيذ بتاريخ 1 مارس 2021.

وطالب الصقعبي تزويده وإفادته بالآتي:

1– ما الخطوات التي اتخذتها الوزارات والجهات التابعة لها في تنفيذ أحكام هذا القانون؟

2– صورة ضوئية من لوائح ونظم الرواتب والبدلات والعلاوات والمكافآت المعمول بها في تلك الوزارات والجهات التابعة لها.

وفيما يلي أسماء الوزارات

عبدالعزيز الصقعبي

والجهات التابعة لكل وزارة، المقدمة لها هذا السؤال:

– وزارة الدفاع – الإدارة العامة للطيران المدني.

– وزارة الداخلية – الإدارة العامة للتحقيقات – الإدارة العامة للجمارك – الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

– وزارة الخارجية – قوة الإطفاء العام – الأمانة العامة لشؤون المحافظات – الفتوى والتشريع – الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية – الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

– وزارة العدل – الهيئة العامة لمكافحة الفساد – الجهاز المركزي للمناقصات العامة – الديوان الوطني لحقوق الإنسان – وحدة التحريات المالية – الهيئة العامة لشؤون القصر – جهاز المراقبين الماليين.

– وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة – مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

– وزارة التربية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

– وزارة الإعلام والدولة لشؤون الشباب – كونا – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الهيئة العامة للشباب – الهيئة العامة للرياضة.

– وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الهيئة العامة لطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما – بيت الزكاة – الأمانة العامة للأوقاف.

– وزارة التجارة والصناعة – الهيئة العامة للصناعة – هيئة أسواق المال – ديوان الخدمة المدنية – وحدة تنظيم التأمين – الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مؤسسة الموانئ الكويتية – الهيئة العامة للقوى العاملة – جهاز حماية المنافسة.

– وزارة البلدية – وزارة الإسكان – المؤسسة العامة للرعاية السكنية – الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية – بلدية الكويت.

– وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – وزارة المواصلات – الإدارة المركزية للإحصاء – الهيئة العامة للمعلومات المدنية – الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات – الهيئة العامة للطرق والنقل البري – الهيئة العامة للاتصالات.

السويط لوزير الداخلية: ما خطة الوزارة للقضاء على ظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات؟

وجه النائب ثامر السويط 4 أسئلة إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، جاءوا كما يلي:

3 أسئلة إلى وزير الداخلية ،نص السؤال الأول على ما يلي: إن من أخطر الآفات التي تصيب أي مجتمع هي انتشار ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث تهدد الأجيال المعاصرة والمقبلة ما يثير القلق على حاضرنا ومستقبلنا، وبات من الضروري مواجهتها بشدة وحزم، ومعلوم أن كل ما يفد إلى الدولة يمر حتما من خلال دوائر الجمارك بالحدود أو المطار أو الموانئ، وللحد من هذه الآفة وما تحدثه من أضرار بحياة الإنسان، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: –1 ما خطة الوزارة للقضاء على ظاهرة انتشار المخدرات وتعاطيها؟ وهل أجريت أي دراسات في هذا الشأن؟

–2 كم يبلغ حجم المضبوطات من المخدرات والمواد المخدرة عموما القادمة من المنافذ الجوية والبرية والبحرية خلال السنوات الخمس الماضية؟ مع بيان تاريخ الضبطية، واسم المنفذ، وجنسيات المهربين.

–3 كشف بعدد القضايا المتعلقة بجلب المخدرات وتهريبها في الكويت خلال السنوات الخمس الماضية.

–4 بيان تفصيلي بجنسيات المحكوم عليهم في هذه القضايا، وهل يوجد أشخاص غير كويتيين ممن صدرت في حقهم أحكام قضائية بالسجن وما زالوا في الكويت ولم يُبعدوا بعد انتهاء فترة العقوبة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بأسباب عدم الإبعاد.

–5 ما الإجراءات وطريقة التعامل التي تتخذها الوزارة بالنسبة للمتعاطين الذين ثبتت إدانتهم سواء أثناء وجودهم في السجن أن بعد خروجهم؟ وهل توجد مراكز خاصة بهم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف بعدد العاملين في هذه المراكز، وتخصصاتهم، وجنسياتهم والإجراءات الخاصة بالتعامل معهم.

–6 يرجى تزويدي بكل ما يتعلق باللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات من حيث تشكيلها، والأعمال التي تقوم بها، وميزانيتها السنوية، وأوجه الصرف والجهات التي تتعامل مع اللجنة.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

احتوت تقارير ديوان المحاسبة لنتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والجهات الملحقة والجهات المستقلة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2019/2020 على العديد من المخالفات والملاحظات المالية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 هل درست وزارة الداخلية والجهات التابعة لكم المخالفات التي كشف عنها تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي للسنة المالية 2019/2020؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما الإجراءات القانونية التي اتخذت بحق المسؤولين عن هذه المخالفات؟

–2 هل توجد من بين تلك المخالفات المشار إليها مخالفات سبق ارتكابها في السنوات السابقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي ببيان تفصيلي عن هذه المخالفات، وأسباب عدم معالجتها.

ثامر السويط

–3 هل توجد لجنة مختصة بدراسة تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي للسنة المالية (2019 – 2020)، وتحليل المخالفات التي كشف عنها، وبيان أسبابها وسبل معالجتها حتى لا تتكرر هذه المخالفات في السنوات القادمة؟

4 – ما أسباب مخالفة الوزارة لأحكام القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته وعدم التزامها بنصوص المواد (13) و (14) و (52) و (55) من القانون المشار إليه؟

ونص السؤال الثالث على ما يلي:

أصدر مجلس الأمة مجموعة من القوانين على مختلف الفصول التشريعية إلا أن هناك العديد من القوانين المحالة إلى وزارة الداخلية لم توضع لوائح تنفيذية لها، وأيضا العديد من القوانين التي صدر فيها لائحة تنفيذية ما زالت معطلة، ما ترتب عليه سلبيات كثرة واستباحة التعدي على المال العام، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: –1 هل توجد قوانين أقرت في مجلس الأمة وأحيلت إلى الوزارة ولم تصدر لائحة تنفيذية لها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، كم عددها؟ وما مبررات عدم الإصرار؟

–2 هل توجد قوانين تخص الوزارة أقرها مجلس الأمة ولم تُحال إلى الوزارة لعمل اللائحة الداخلية التنفيذية لها؟ وهل تابعتم الأسباب وعالجتموها؟

–3 هل توجد قوانين أُصدرت لائحة تنفيذية لها ولم تفعل حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، كم يبلغ عدد هذه القوانين منذ عام 2010 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما أسباب عدم تفعيلها؟

–4 ما الوضع القانوني لكل من خالف هذه القوانين بسبب عدم صدور لوائحها التنفيذية؟ ومتى ستنتهون من اللوائح التنفيذية السابقة؟

سؤال إلى وزير العدل

وطالب في السؤال إفادته وتزويده بالآتي:

1 – كم عدد المخالفات والملاحظات المسجلة على وزارة العدل حسب تقارير ديوان المحاسبة منذ عام 2012 حتى عام 220؟

2 – كيف تعاملت الوزارة مع المخالفات المالية المسجلة؟ وهل أُحيل موظفون إلى النيابة العامة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بعدد الإحالات والجزاءات الموقعة ضدهم إداريا.